﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ٦٠﴾ [النساء: 60]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بَيَانُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ بَعْدَ بَيَانِ حَالِ الْكُفَّارِ وَالْمُسْلِمِينَ

في مُنَاسَبَةِ هَذِهِ الآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا وَجْهَانِ:

أحدُهُمَا: أنَّ اللهَ تعالَى لَمَّا ذكَر كَوْنَ اليهودِ يؤمِنون بالجِبْتِ والطَّاغوت، وذكَرَ مِن سوءِ حالِهم ووعيدِهم ما ذكَر، ثمَّ أمر المُؤمِنين بعدَ ذلك بأداءِ الأماناتِ إلى أهلِها، والحُكمِ بالعَدْل، وأَمَرَهم بطاعةِ اللهِ ورَسُولِه في كلِّ شيءٍ، وطاعةِ أُولي الأَمْرِ، وبرَدِّ ما تنازَعوا فيه إلى اللهِ ورسولِه؛ بيَّن بعْدَ هذا حالَ طائفةٍ أخرى بين الطَّائفتين، وهم المنافقون الَّذين يَزْعُمُون أنَّهم آمَنوا، ومِن مُقْتَضَى الإيمَانِ: امتثالُ ما أُمِر به المُؤْمِنُونَ في الآيَتَيْنِ السَّابقتَيْنِ، ولكنَّهم مع هذه الدَّعوى يُرِيدُونَ أنْ يَتحَاكَمُوا إلى الطَّاغوتِ الَّذي عليه تلك الطَّائفةُ[1].

والآخَرُ: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ لَمَّا أوجَب في الآيةِ السَّابقة على جميعِ المكلَّفين أن يُطيعوا اللهَ، ويُطيعوا الرَّسولَ؛ ذكَرَ في هذه الآيةِ أنَّ المنافقينَ والَّذين في قلوبهم مرضٌ لا يُطيعونَ الرَّسولَ، ولا يرضَوْن بحُكمِه، وإنَّما يريدونَ حُكمَ غيرِه متعجِّبًا من حالهم مع ادِّعائهم الإيمانَ[2].

❁ شَرْحُ الْمُفْرَدَاتِ:

1) ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾: أَصْلُ (رأى) دالٌّ عَلَى نَظَرٍ وَإِبْصارٍ بِعَيْنٍ أو بَصِيرَةٍ، وتأويلُهُ في قولِهِ تعالَى: ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ أَيْ: ألم تُخْبَرْ؟ وألَم تَعْلَمْ؟ أو أَلَمْ

(1) رضا، تفسير المنار: 5/181.

(2) الرَّازي، مفاتيح الغيب: 10/119، وأبو حيّان، البحر المحيط: 3/688.

يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى هَؤُلاء؟ وهُوَ سُؤالٌ فِيهِ إعْلامٌ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا العربُ عند التَّعَجُّب مِنَ الشَّيْءِ، وَعِنْدَ تَنْبِيهِ المُخَاطَبِ، أي: ألم تَعْجَب بفِعْلِهِم أو مِن قَوْلِهِم، وألم يَنْتَه شَأْنُهم إلَيْكَ؟[1]

2) ﴿يَزْعُمُونَ﴾: أصلُ الزَّعم: القولُ مِن غير صِحَّةٍ ولا يقينٍ، وَأَكثرُ مَا يُقال فِيمَا يُشَكُّ فِيهِ، وَلَا يتحقَّق، و﴿يَزْعُمُونَ﴾ بمعنَى: يَكذِبون، يُقال: زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا، والزَّعم: يُطلَق على حِكايةِ قولٍ يكونُ مَظِنَّةً للكذبِ، وعَلَى اعتقادِ الباطِلِ بتقوُّلٍ، والتَّزَعُّمُ: التَّكَذُّبُ، والزَّعم القَول مع الظَّنِّ والشَّكِّ، ويُطلَقُ كذلك على الكَلامِ الَّذي لا سَنَدَ له[2].

3) ﴿أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ﴾: الحَاءُ والكَافُ والميم تدلُّ تصريفَاتُهُ على معْنَى المَنْع لإصلاحٍ، ومِنه سُمِّيَ اللِّجام: حَكَمَةً، ومعنَى قولِه: ﴿أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ﴾ أنْ يَجْعَلوه حَكَمًا وقاضيًا.

والحُكمُ بالشَّيء: القضاءُ بأنَّه كذا أو لَيْسَ بِكَذَا، سواءٌ أَكَان مُلزِمًا أَم غَيْرَ مُلْزِمٍ، والإحكامُ: هو الفَصلُ والتَّمييزُ[3].

4) ﴿ٱلطَّٰغُوتِ﴾: أَصْلُ الطُّغْيان: مُجَاوَزَةُ الحدِّ في العِصْيَانِ ونحوِهِ، يُقالُ: طَغَى طُغْيانًا، أي: تجاوزَ حدَّهُ، والطَّاغُوتُ يُطْلَقُ على كُلِّ مَعْبودٍ مِنْ حَجَرٍ أو صُورَةٍ أو شيطان، والطَّاغوت من الإنْس وَالجنِّ: شَياطِينُهم، وكلُّ رأْسِ ضَلالٍ صارِفٍ عَن طريقِ الخيْرِ.

وجِماع مَعْنَى الطَّاغوت: أنَّهُ كُلُّ مَا تَجاوَزَ به العَبْدُ حدَّهُ من مَعْبودٍ أو مَتْبوعٍ أو مُطاعٍ[4].

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

ألم تعلم - أيها الرسول ﷺ - تناقُضَ المُنَافِقِينَ الَّذين يَدَّعون كَذِبًا أنَّهم صدَّقوا بما أُنْزِل عليك مِنَ الكِتَابِ وما أُنْزِل مِن قَبْلِكَ منَ الكُتُبِ، يُرِيدُونَ أن يتحَاكَمُوا في

(1) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 128، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: (رأى)، وابن الأثير، النِّهاية: (رأي)، وابن منظور، لسان العرب: (رأي)، والسمين، عمدة الحفاظ: (رأو)، والزَّبيديّ، تاج العروس: (رأى).

(2) ابن عبَّاد، المحيط في اللُّغة: (زعم)، وابن فارس، مقاييس اللُّغة: (زعم)، والرَّاغب، المفردات: (زعم)، والزَّبيديّ، تاج العروس: (زعم)، والكفويّ، الكليَّات، ص: 488.

(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (حكم)، والرَّاغب، المفردات: (حكم)، والسَّمين، عمدة الحُفَّاظ: (حكم)، والقاسميّ، محاسن التَّأويل: 2/257.

(4) ابن قُتَيْبَة، غريب القرآن، ص: 128، وابنُ عُزيز، غَريبُ القُرْآن، ص: 316، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرَّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحُفَّاظ، والزَّبيديّ، تاج العروس: (طغى)، وابن القيّم، إعلام الموقِّعين: 1/40.

نِزَاعَاتِهم إلى غَيْرِ شَرْعِ اللهِ مِنَ البَاطِلِ، وقد أُمِرُوا أَنْ يكْفُرُوا بالبَاطِلِ؟ ويُرِيدُ الشَّيطَانُ أَنْ يُبْعِدَهُم عَنِ الحقِّ والهُدى إبعادًا شَدِيدًا لا يَهْتَدُونَ مَعَهُ[1].

فَضْحُ الْمُنَافِقِينَ الـزَّاعِـمِـينَ الْإِيمَانَ بِقُلُوبِهِمْ وَالْمُـنَـافِـقِـينَ لِـلـطَّـاغُـوتِ بِجَوَارِحِهِمْ

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دِلَالَةُ الِاسْتِئْنَافِ بَعْدَ الْأَمْرِ بِطَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ:

التَّعْجِيبُ مِنْ حَالِ مَنْ يَزْعُمُ الْإِيمَانَ بِقَلْبِهِ وَيُخَالِفُهُ بِفِعْلِهِ

قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ استئنافٌ ابتدائيٌّ للتَّعجيب مِن حال هؤلاء الَّذين ادَّعوا لأنفسهم أنَّهم قد جمعوا بينَ الإيمَانِ بما أُنْزِل على رَسُولِ اللهِ ﷺ وهُوَ القُرآنُ، وما أُنْزِلَ علَى مَن قَبْلَهُ مِنَ الأنبِيَاء، وهُم في الحَقِيقَةِ يُخَالِفُون ما مَرَّ مِنَ الأمْرِ المَحْتُوم بطَاعَةِ اللهِ ورَسُولِهِ، والتَّعجِيبُ حَمْلُ المُخاطب على التَّعجُّب، وإيقاعُهُ في التَّعجُّب مِنْهُ، ففي هذا إشَارةٌ إلَى أنَّ المُخاطَب لم يَسْبِقْ لَهُ عِلْمٌ بتلكَ القصَّة قبل نُزُولِ الآيَةِ، فنَاسَبَ الانْتِقَال إلَيْهِ من مضمون الجملة السَّابقة: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النِّساء: 59]، وجاؤوا بعد ذلك بِمَا يَنْقُضُ عليهم هذه الدَّعوى، ويُبْطِلُها من أَصْلِهَا[2].

دِلَالَةُ الْخِطَابِ وَفِعْلِ الرُّؤْيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾:

بُلُوغُ انْحِرَافِ الْمُنَافِقِينَ مَبْلَغًا عَظِيمًا، حَتَّى صَارَ فِي الظُّهُورِ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْسُوسَاتِ

دخلَت هَمْزَةُ الاستفهَام علَى (لَمْ) النَّافيةِ الجَازِمَةِ الْفِعْلَ المُضَارِعَ (تَرَى)، و﴿تَرَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مُسْنَد إلى ضميرِ المُخَاطَب (أَنْتَ) مُسْتَتِرًا وُجُوبًا، والمُخَاطَبُ: هو رسُولُ اللهِ ﷺ.

ومن أهل العِلْم مَن يحَملُ الخطابَ على أنَّ المرادَ به النَّبيُّ ﷺ، ولكلِّ أحَدٍ يتأتَّى خطابُهُ، قال التَّفتازانيُّ: (الأوجَهُ عمُومُ الخِطَابِ للدِّلالَةِ على أنَّ هذه القصَّة قد بَلَغَتْ مِنَ العَجَبِ حيثُ يَنْبَغِي لكلِّ

(1) لجنة من علماء الأزهر، المُنتخب في تفسير القرآن الكريم، ص: 119، ونُخبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير المُيَسَّر، ص: 88، وجماعة من علماء التَّفسير، المُختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 88.

(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السليم: 2/194، والقنَّوجي، فتح البيان: 3/163، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 5/102.

أحدٍ أَن يتعجَّب مِنْهَا)[1]، ويَكُونُ ضَمِيرُ الخِطَابِ خَارِجًا عَن أصلِهِ في إرادةِ المعيَّن؛ قَصْدًا لِلْعُمُومِ.

وفعلُ الرُّؤيةِ في ﴿تَرَ﴾ يُرادُ به الرُّؤيةُ العِلْميَّةُ، والمَعْنَى: أَلَمْ تَعْلَمْ، فتتعدَّى في الأصلِ إلى مَفْعُولَيْنِ، إلَّا أنَّها هُنا لَم تَسْتَوْفِ مَفْعُولَيْها، وعُدِّيَتْ بحَرْفِ الجرِّ (إلَى)؛ لأنَّها ضُمِّنَتْ معنى ما يتعدَّى بهذا الحَرْفِ، والمعنى: أَلَمْ يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى الَّذين...[2].

ومن أهلِ العِلْمِ مَنْ يرَى أَنَّ الرُّؤيةَ هُنا وإن كانَتْ عِلْميَّة؛ فقَدِ اسْتُعْمِلَت استعمالَ (تَنْظُرْ)، فتعدَّت تَعْدِيَتَهَا؛ لِلْإشارَةِ إلى أنَّ هذا الأمرَ قَد بَلَغَ مِنَ الوضُوحِ والظُّهور والتَّحقُّق مَبْلَغَ الشَّيء المَحْسُوس المُشاهد الَّذي تُبصرُه العَيْنَان، ولا يُمكِنُ إنكارُه[3].

دِلَالَةُ الِاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾:

شَنَاعَةُ صَنِيعِ مَنْ يُخَالِفُ فِعْلُهُ قَوْلَهُ

التَّرْكِيبُ في قَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ تركيبٌ دالٌّ على التَّعجُّب[4]، والتَّعجيب من مخالفة العمَلِ الْقَوْلَ عندَ الْيَهُودِ ومَن على شَاكلَتِهم مِن أهل الكُفْرِ والنِّفاق، وهذا التَّعجيب مع ما يوحِي بِهِ مِنَ التَّوبيخِ والاسْتِقْبَاحِ ناشئٌ عَنْ تَقْرِير الرُّؤية الواقعَةِ في حيِّز الاستِفْهَام، فَدِلَالة هذا الاسْتِفْهَام أصلًا هي التَّقرير بالنِّسبة إلى المُخَاطَبِ وهو النَّبِيُّ ﷺ وَكُلُّ مَن يَصِحُّ خطابُهُ.

(1) الجمل، حاشية الجمل على الجلالين: 1/297.

(2) الآلوسي، روح المعاني: 3/65.

(3) رضا، تفسير المنار: 2/475.

(4) وليس بين التَّعجُّب والتعجيب منافاة ولا تعارض، فالتَّعجُّب: منظور فيه إلى القائل ﷺ، والتَّعجيب: منظور فيه إلى المُخاطَب. ومن النَّاس من يُنْكِرُ أن يكون الاستفهام هنا للتَّعجُّب، ويقول: إنَّ اللّه سبحانه لا يَعْجَبُ مِن شيء، وهو يظنُّ أنَّ تَعَجُّبَهُ سبحانه سيكون كَتَعَجُّبِ خلقه، وهذا منافٍ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11]، فَتَعَجُّب اللّه تَعَجُّبٌ يليق بكماله وجلاله، ولا يمكن أن يكون بينه وبين تَعَجُّبِ غَيْرِه مشابهة ما أو مماثلة، وليس عجبه سبحانه ناشئًا عن خفاء في الأسباب أو جهل بحقائق الأمور، كما هو الحال في عجب المخلوقين، فإنَّ التعجُّبَ قد يكون بسبب خفاءِ الأسبابِ على المتعجِّب، وهذا لا يليق باللّه تعالى، وقد يكون سببُ التَّعجُّبِ خروجَ الشَّيءِ عن نظائرِهِ أو عمَّا ينبغي أن يكونَ عليه، وهذا المعنَى ثابتٌ لله تعالى، بدلالةِ الكتاب والسُّنَّة والإجماع، قال اللّه تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾ [الصافات: 12]، فإنَّ حمزة والكسائي قرآ: (عَجِبْتُ) بضمِّ التَّاء، ورُوِيَت هذه القراءة أيضًا عن عبد اللّه بن مسعود وغيره، وظاهره أنَّ المُتَعَجِّبَ هو اللّه ﷻ، ينظر: هرَّاس، شرح العقيدة الواسطية، ص: 170، وابن عثيمين، شرح لمعة الاعتقاد، ص: 59 - 60، وابن الجزريّ، النَّشر: 2/356.

أمَّا معنَى التَّوبيخِ ومَا أَشْبَهَهُ؛ فهُوَ بالنَّظر إلى المُتحدَّثِ عنهم، وهُمُ اليَهُود والمُنَافِقُون، خصوصًا وأنَّه أُتْبِعَ بإسناد الزَّعْم إلى هؤلاء المنافقين، وهو دالٌّ على الظَّنِّ والشَّكِّ؛ لتأكيدِ التَّعجيب وتشديدِ التَّوبيخِ والاستقباحِ[1].

وُجُوبُ تَصْدِيقِ أَخْبَارِ اللهِ تَعَالَى وَالْقَطْعِ بِهَا؛ لِأَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَوْثَقُ فِي الصِّدْقِ مِمَّا تَرَاهُ الْأَعْيُنُ

وقد جاءَ التَّعبير بِـ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في كثير مِنَ القضايا الَّتي لم يُدْرِكها المخَاطَبُ - وَهُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ لِيَدُلَّنا على أنَّ ما يقوله اللهُ تعالَى وإنْ كانَ خبرًا عمَّا مَضَى؛ فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ تُؤمِنَ به إيمانكَ بالمَرْئيِّ لكَ الآنَ؛ لأنَّ اللهَ تعالَى أوثَقُ في الصِّدق مِن عَيْنِك[2].

وفي الاسْتِفْهَام بِفِعْلِ الرُّؤية إثارةٌ للذِّهن وتشويقٌ لِما يَرِدُ بعدَها مِنَ الكَلَام، وإيقاظٌ لِلانْتِبَاهِ والحِسِّ، ويقع بَعْدَهَا: إمَّا الْبُشْرَيَاتُ العِظَام والآياتُ الفِخامُ، وإمَّا الأحداثُ الْجِسَامُ، فَمِنَ الأوَّل قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [إبراهيم: 24 – 25]، ومن الثَّاني قولُه ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾﴾ [الفرقان: 54]، ومِنَ الثَّالث قولُهُ سُبحانَهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفيل: 1].

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِالِاسْمِ الْمَوْصُولِ الْمَجْمُوعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾:

الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَا تُعَلَّقُ بِخُصُوصِ الْأَفْرَادِ، وَإِنَّمَا تُعَلَّقُ بِالْأَوْصَافِ

ذكَر أهل التَّفسير أنَّ هذه الآية وهي قولُه تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾، نزلت في رجُلٍ مِنَ المُنَافِقين، دعا رَجُلًا مِنَ اليَهُودِ في خُصُومَةٍ كانت بَيْنَهُما إلى بعْضِ الكُهَّان، لِيَحْكُم بينَهُم، ورَسُولُ اللهِ ﷺ بينَ أظهُرهم، فكان المنافقُ يدْعُو إلى كاهنِ اليَهُود؛ لأنَّه

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/194.
(2) الشَّعراوي، تفسير الشَّعراوي: 4/2362.

يَعْلَمُ أنَّهم يَقْبَلُون الرِّشوة، وكان اليهوديُّ يدعُو إلى التَّحاكم للنَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّه يعلم أنَّ المُسْلِمين لا يَقْبَلُون الرِّشوة، فاصْطَلَحَا أن يَتَحَاكَمَا إلى كاهِنٍ من جُهَيْنَةَ، فأنزل الله فيه هذِهِ الآية[1].

ومع أنَّ سببَ النُّزول كانَ فَرْدًا واحدًا، إلَّا أنَّه جِيء باسم موصولِ الجَمَاعة ﴿ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾؛ لأنَّ المقامَ مَقَامُ توبيخٍ بأسلوبِ التَّعريض، كقَوْلِهم: ما بَالُ أقوامٍ يَقُولُونَ كَذَا؛ ليشملَ المقصودَ ومَن كانَ عَلَى شَاكِلَتِه[2]، إذِ الْأَحْكَامُ الشَّرعيَّةُ لا تُعَلَّقُ بِخُصُوص الأفرادِ، وإنَّما تُعَلَّقُ بِالْأَوْصَافِ.

نُكْتَةُ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾:

دَأْبُ أَهْلِ النِّفَاقِ وَطَبْعُهُمُ الْكَذِبُ وَالـــدَّعَـــاوَى الْبَاطِلَةُ

جَاء التَّعبيرُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ﴿يَزْعُمُونَ﴾ من قَوْلِه تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾؛ للإشارة إلى دوام كَذِبهم ونِفَاقِهم[3]؛ فإنَّ الفعلَ الْمُضَارِعَ دالٌّ على التَّجَدُّد والاسْتِمْرَار بالقَرَائن، كالوَارِدِ في هَذِهِ الآية؛ فإنَّ سياقَ الذَّمِّ والتَّوبيخ قَرِينةٌ دالَّةٌ على اسْتِمْرَارِ كَذِبِهم.

سِرُّ بِنَاءِ الْفِعْلِ ﴿أُنزِلَ﴾ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ:

عَظَمَةُ الْوَحْيِ وَعَظَمَةُ مُنْزِلِهِ وَالْمُنْزَلِ عَلَيْهِ

المُنْزِلُ في قَوْلِه: ﴿أُنزِلَ﴾ هُوَ اللهُ سُبحانَهُ، وقَدْ بُنِيَ الفعلُ ﴿أُنزِلَ﴾ من قولِه تعالَى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ ولكونِه متعيِّنًا، تَعْظِيمًا لِلْمُنْزِلِ ﷻ.

وفي تعظيم المُنْزِلِ تعظيمٌ للمُنْزَلِ - وهو الوحيُ - وتعظيمٌ للمُنْزَلِ عَلَيْهِمَا؛ وَهُمَا نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ ومُوسَى عليه السلام.

(1) ابن جرير، جامع البيان: 8/508.
(2) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/708، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 5/104.
(3) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 5/312.

نُكْتَةُ الْكِنَايَةِ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾:

تَشْرِيفُ النَّبِيِّ ﷺ بِإِبْقَائِهِ فِي سَاحَةِ الْخِطَابِ

أُوثِرَ التَّعبيرُ عَنِ الْقُرآنِ الكريمِ بطريقِ الْكِنَايةِ - وهِيَ كِنَايَةٌ عَنْ مَوْصُوفٍ - ، فقالَ سُبحانَهُ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، بدَلَ التَّصريحِ بِهِ؛ تَشْرِيفًا للنَّبيِّ ﷺ، وذلكَ بإبْقَائِهِ في ساحَةِ الخِطَابِ الْإِلَهِيِّ مَعهُ بِقَوْلِه: ﴿إِلَيْكَ﴾، ولو جاءَ النَّظْمُ بالتَّصريحِ بلفظِ الْقُرْآنِ الكريمِ؛ لَمَا تأتَّى اسْتِمْرَارُ هذَا الْخِطَابِ الجليلِ.

دِلَالَةُ الْعَطْفِ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾:

الْمُبَالَغَةُ فِي فَضْحِ الْيَهُودِ بَعْدَ تَكْذِيبِ زَعْمِهِمْ

من عجائبِ الدَّقائقِ البيانيَّةِ الَّتي يدلُّ عليهَا أسلوبُ الْوَصْلِ: ما نَجِدُهُ في قولِه تعالَى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، إذْ اشتملَ على جُمْلَتَيْنِ خَبَرِيَّتَيْنِ، أُولاهُمَا في محلِّ جَرٍّ بِحَرْفِ الجرِّ (الْبَاء)، وتَبِعَتْهَا الثَّانية في الحُكْمِ الإعرابيِّ، وبينَهُمَا اشتراكٌ في المَعْنَى واتِّحادٌ في المسْنَدِ ﴿أُنزِلَ﴾، وقد أفادتْ دُخُولَ إيمَانِهِم بِمَا أُنْزِلَ من قبلِ الدِّينِ الإسلامِيِّ في حيِّزِ الزَّعمِ، بالرّغمِ مِن ادِّعائهم أنَّهم على شِرْعَةِ مُوسَى عليه السلام، والدَّليلُ على أنَّ ذلك مجرَّدُ زعْمٍ لا حقيقة لَهُ: أنَّ عِنْدَهم شريعةً يَتَعَبَّدُونَ بِهَا، ولكنَّهم عدلُوا عَنْهَا وَأَرَادُوا التَّحاكمَ إلى الطَّاغوت، فَفَضَحَهُمُ اللهُ تعالَى بهذهِ (الْوَاوِ) الَّتي جمَعَتْ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ في حُكْمٍ واحدٍ، وسِرُّ هذا العطفِ الْمُبَالَغَةُ في فَضْحِهِم بعدَ أن تكذيبِ زَعْمِهِم[1].

دِلَالَةُ ذِكْرِ الْمُسْنَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾:

التَّشْنِيعُ عَلَى الْيَهُودِ فِي جَمْعِهِمْ مُخَالَفَةَ الْكِتَابَيْنِ

ذُكِرَ الْمُسْنَدُ ﴿أُنزِلَ﴾ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، وقد كانَ يُمكِنُ حذفُهُ، لتقدُّمِ ذكرِ نظيرِهِ في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، فيَرِدُ النَّظْمُ القرآنيُّ: (آمَنوا بِمَا أُنْزِلَ إليكَ ومِنْ قبلك)، إلَّا أنَّ المسندَ ذُكِرَ وكُرِّرَ لإفادةِ التَّخصيص، وللإيمَاءِ إلى اختلاف

(1) البناني، سورة النساء: دراسة بلاغية تحليلية: 2/393.

المُنْزَل، فما أُنزل إليك هُو القرآنُ الكَريم، والذي أُنْزِلَ من قَبْلِكَ - والمرادُ المنزَلُ على مُوسَى عليه السلام - هُوَ التَّوراة[1]، وكلٌّ منهما مُخْتَصٌّ بِنَبِيٍّ؛ وإن كان مَصْدَرُهُما واحدًا، فلهذا الاخْتِصَاص أُعِيدَ ذِكْرُ المُسْنَدِ تأكيدًا على تلك الفُروقِ، وفي هذا التَّكرار أيضًا: إيماءٌ إلى تكرارِ مخازِي أهل الكتاب التي شُهِرُوا بها، فصارت حكايات تُرْوَى عَنْهُم، فَصارُوا أحقَّاءَ بأنْ يكونُوا عِبْرةً لمن يَعْتَبِرُ[2].

دِلَالَةُ فَصْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ عَمَّا قَبْلَهُ:

التَّنْبِيهُ عَلَى عَجِيبِ حَالِ الْمُنَافِقِينَ فِي تَمَسُّكِهِمْ بِبَاطِلِهِمْ

فُصِلَ قولُه تعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ عمَّا قبلَهُ؛ لوقوعِهِ استِئْنافًا بيانيًّا، فإنَّ اللّه سُبحانَهُ لَمَّا ذكَرَ زَعْمَ المُنَافِقِين مِنَ اليَهُودِ في ادِّعائِهِم الإيمَانَ، فكأنَّ سائلًا سألَ: ماذَا يَفْعَلُ هَؤُلَاءِ؟ ومَا الحُجَّةُ على أنَّهم يَزْعُمُونَ الإيمَان، وليْسُوا بمُؤْمِنِين في الحَقِيقَة؟ فقال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾، فيكونُ بين الجملَتَيْنِ شِبْهُ كمال الاتِّصال، والنُّكْتَةُ في ذلكَ بيانُ محلِّ التَّعجيب على قِيَاسِ نَظَائِرِه، وأنَّهم ليسُوا بمُؤْمِنِين، وفيه أيضًا: تنبيهٌ على عَجِيبِ حَالِهِم الَّذي هُم مُتَمَسِّكون بهِ مِنَ النِّفاق[3].

تَفْظِيعُ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى وَأَنَّهُ مِنْ عَلَامَاتِ النِّفَاقِ

دِلَالَةُ التَّعْبِيرِ بِالطَّاغُوتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ:

الطَّاغُوت: كلُّ ذي طُغْيَانٍ عَلَى اللّه تعالَى، فكلُّ معبودٍ مِنْ دُونِ اللّهِ سُبحَانَهُ؛ إذا لَم يَكُنْ كَارهًا لذلك: طَاغوتٌ، إنسانًا كانَ ذلكَ المَعْبُودُ، أو شيطانًا، أو وثنًا، أو صَنمًا، وكذا المُطَاعُ في معصيَةِ اللّه تعالَى يُسمَّى: طَاغُوتًا، وكذلك السَّاحر والكاهِن، واشتقَاقُهُ مِنَ الطُّغْيَانِ:

(1) الآلوسي، روح المعاني: 3/65.
(2) البناني، سورة النساء دراسة بلاغية تحليلية: 1/274.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 3/65، والبناني، سورة النساء دراسة بلاغية تحليلية: 2/393.

وهو الظُّلم والبَغْيُ، يُقال: طغَى فُلَانٌ يَطْغَى؛ إذا تَعَدَّى قدْرَهُ، وتجاوَزَ حدَّه، والأصل الجَامِعُ لِلطُّغْيانِ دالٌّ على مُجَاوَزَةِ الحَدِّ في العِصْيَانِ[1].

والطَّاغوت في قولِه تعالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ الأصْنَامُ، بدَلِيلِ قَوْلِهِ بعدُ: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾، ولكن فَسّره أَهْلُ العِلْمِ بالكَاهِنِ، أو بِعَظِيمِ اليَهُودِ، فإذَا كانَ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ اسْتِعَارَة تَصْرِيحِيَّة أصليَّةٌ بتشبيه عظيمِ الكُفْرِ بالصَّنم المعبودِ؛ لغلوِّ قَوْمِهِ في تَقْدِيسِهِ، وإمَّا لأنَّ الكاهنَ يُترجم عَن أقوال الصَّنم في زَعْمِه[2].

ويحتَمِلُ أن يكُونَ إطلاقُهُ عَلَيْهِ حقيقةً، بناء على أنَّه بمعنى: كثير الطُّغيان، أو أنَّه عَلَمٌ لُقِّب به، وفي معناه: كلُّ مَن يَحْكُمُ بالباطِلِ.

ويجُوزُ أَن يَكُون الطَّاغوتُ بمعنى: الشَّيطان، ويكون الضَّمير المجرور في قولِه: ﴿أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ رَاجِعًا إلى الطَّاغوت باعتبار الوَصْفِ لا الذَّات، أي: أُمِروا أن يَكْفُرُوا بِمَنْ هُوَ كثيرُ الطُّغيانِ أو شَبِيهٌ بالشَّيطان[3]، فإطلاقُ الطَّاغوت على الكاهن؛ إمَّا استعارةٌ وإمَّا حقيقةٌ على التَّوجيهِ الآنِفِ الذِّكْرِ.

والتَّجوُّز في إِسْنَادِ التَّحاكم إِلَيْهِ بالنِّسبة الإيقاعيَّة بينَ الفِعْلِ ومفعُولِهِ بالواسِطَةِ، وذهبَ بعضُ أهلِ العلم إلى أنَّ التَّحاكم إِلَيْهِ تَحَاكُمٌ إلى الشَّيطانِ، مِن حَيْثُ إنَّه الحامِلُ عَلَيْهِ، فنَقَلَهُ عَنِ الشَّيطان إِلَيْهِ علَى سَبيلِ المجاز المُرْسَلِ.

وفي هذه التَّأويلات مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى تفظيع التَّحاكُمِ نَفْسِهِ ما لا يخفى، وهو أيضًا أنسَبُ بِوَصْفِ المُنَافِقِين في ادِّعاء الإيمَانِ بالتَّوراة[4].

نُكْتَةُ التَّقْيِيدِ بِالْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ﴾:

قولُهُ تعَالَى: ﴿وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ﴾ جملةٌ في محلِّ نصبٍ حالٌ مِنْ فَاعِلِ ﴿يُرِيدُونَ﴾، والمعْنَى: يُريدُون أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ حَالَ كَوْنِهِم

تَأْكِيدُ التَّعْجِيبِ مِنْ شَأْنِهِمْ بِالْحَالِ بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالْوَصْفِ

(1) ابن قُتَيْبَة، غريب القرآن، ص: 128، وابنُ عُزيز، غَريبُ القُرْآن، ص: 316، وابن فارس، مقاييس اللُّغة، والرَّاغب، المفردات، والسَّمين، عمدة الحُفَّاظ، والزَّبيديّ، تاج العروس: (طغى)، وابن جرير، جامع البيان: 4/558، وابن الجوزيّ، تذكرة الأريب، ص: 37.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 5/105.

(3) البيضاويّ، أنوار التنزيل: 2/80، والآلوسي، روح المعاني: 3/66.

(4) الآلوسي، روح المعاني: 3/66.

مَأْمُورِينَ بِالْكُفْرِ بِهِ، و﴿وَقَد﴾: حرفُ تحقيقٍ يقرِّب الماضيَ مِنَ الحَال[1]، وفي إيرادِ هَذِهِ الجُمْلَةِ الحاليَّة تأكيدٌ لِلتَّعجِيبِ السَّابق[2].

بَرَاعَةُ الْجِنَاسِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا﴾:

تَأْكِيدُ إِضْلَالِ الشَّيْطَانِ لِلْمُنَافِقِينَ، وَتَأْكِيدُ وُقُوعِهِمْ فِي الضَّلَالِ

في قولِهِ تعالى: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا﴾ جناسُ اشتقاقٍ بين الفعْلِ والمصدَرِ، وفيهِ بيانُ أنَّ التَّحاكُمَ إلى الطَّاغوت شَرَكُ الشَّيطانِ؛ لِيُضِلَّ المؤمنين عنِ الصِّراط المستقيم، ويُلْقِيَهُمْ في مَجَاهِيل الباطل بعيدًا عَنِ الحقِّ.

وقولُهُ: ﴿ضَلَٰلًا﴾ مصدَرٌ مؤكِّد لِلْفِعْلِ المذكُور بحذف الزَّوائد على حدِّ ما ذُكِرَ في قولِهِ: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: 17]؛ إذ لو جرَى المصدَرُ على حُرُوفِ فِعْلِهِ؛ لجاء النَّظْمُ القرآنيُّ: أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ إِنْبَاتًا، وكذا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًا﴾؛ فإنَّ المصدَرَ لَو جَرَى على حُرُوفِ فِعْلِهِ، لَجاء: (أَنْ يُضِلَّهُم تَضْلِيلا)، ويجوزُ أن يكون المصدرُ مُؤَكِّدًا لفِعْلِهِ المَدْلُولِ عَلَيْهِ بالمَذْكُور، والتَّقدير: (أن يُضلَّهُمْ، فَيَضِلُّونَ ضَلالًا)[3].

سِرُّ الِاسْتِعَارَةِ فِي وَصْفِ الضَّلَالِ بِالْبُعْدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾:

شِدَّةُ ضَلَالِ الْمُنَافِقِينَ وَبُعْدِهِمْ عَنِ الْهُدَى

وصفُ الضَّلالِ بالبُعْدِ في قولِهِ تعالَى: ﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ يُرادُ بها: المُبَالَغَةُ في بيانِ شدَّةِ الضَّلالِ؛ بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ جِنسٍ ذِي مَسَافةٍ؛ إذا كان هذا الفردُ مِنْهُ بالغًا غايَةَ المَسَافة[4]، فاستُعِيرَ البُعْدُ المُخْتَصُّ بالأزمِنَةِ والأمكنَةِ

(1) الخرَّاط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن: 1/182، والدُّرَّة، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه: 2/507.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 3/66.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 3/66.
(4) تفسير أبي السعود: 2/195، وابن عاشور، التحرير والتَّنوير: 5/105.

لِلْمَعَاني المختصَّةِ بالقلُوبِ؛ لدوام القلوب عَلَيْهَا[1]، فيكونُ ضَلَالُهُم ضَلَالًا يَصْعُب الرُّجوعُ مِنْهُ إلى الهُدى، تَشْبِيهًا بِمَن ضَلَّ عن محجَّة الطَّريق بُعدًا متناهيًا، فلا يَكَادُ يُرْجَى لَهُ العَوْدُ إِلَيْهَا[2].

فَوَصْفُ الضَّلال بالبُعْدِ - مع أنَّ البُعْد من صِفَاتِ الْمَسَافاتِ - إشعارٌ بِشدَّة الضَّلال وكمالِهِ في نَوْعِهِ، بحيثُ لا يُدْرَكُ مِقْدارُهُ، وهو تشبيهٌ شائعٌ في كلَام العرَب: أن يشبِّهوا بلُوغَ الكمَالِ بِمَا يدلُّ على الْمَسَافاتِ والنِّهاياتِ، كقَوْلِهِمْ: بَعيدُ الْغَوْرِ، وبَعِيدُ القَعْرِ، ولا نِهَايَةَ لَهُ، ولا غايَةَ لَهُ، ورَجُلٌ بَعِيدُ الهمَّةِ.

ومِن بَدِيعِ مُنَاسَبَتِه هنا: أنَّ أصلَ الضَّلالِ حقيقةً يَكُونُ في الفَيَافي، فإذا اشتدَّ التِّيهُ والضَّلال؛ بَعُدَ صاحِبُه عَنِ الْمَعْمُورِ، فكانَ في وَصْفِهِ بالبُعْدِ تَعَاهُدٌ لِلْحَقِيقَة، وإيمَاءٌ إلى أنَّ في إطْلاقه على الْكُفْرِ والجَهْلِ نقلًا عرفيًّا[3].

تَوْجِيهُ الْمُتَشَابِهِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾:

التَّفْرِيقُ بَيْنَ كَمَالِ ضَلَالِ الْكُفْرِ وَبَيْنَ ضَلَالِ الْمَعْصِيَةِ

لا يمكن وصفُ هذا الضَّلال في هذا الموضع بِلَفْظٍ أصدَقَ عَلَيْهِ مِنَ البُعد، كأنْ يُوصَفَ بكَوْنِهِ مبينًا مثلًا؛ إذْ إنَّه في حقِّ المنافقينَ ونِفَاقِهِمْ غَيْرُ بَيِّنٍ لشدَّةِ حرصِهم على إِخْفَائِه، كما أنَّ اللَّه سُبحَانَهُ عندما يتكلَّم عَنِ الكُفَّارِ يَصِفُهُم بأنَّهم ضَلُّوا ضلالًا بعيدًا؛ لأنَّ الطَّريق إلى الهدايَةِ كانَ أَمَامَهُمْ فَلَمْ يَسْلُكُوه، وهذا غايةُ الضَّلال وقِمَّتُهُ، وقد يكونُ الإنسانُ مُؤْمِنًا لكنَّ مُقوِّماتِ الإيمَانِ ضَعِيفَةٌ في نفسِه، فيَعْصِي ربَّه، ويقول اللَّه تعالَى عن مثلِ هَذَا الْإِنْسَان: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب: 36]؛ فهوَ ضَلَالٌ بيِّنٌ ولكنَّهُ ضلالٌ دُونَ ضَلَالٍ، وكُفْرٌ دُونَ كُفْرِ القِمَّة[4].

(1) أبو حيَّان، البحر المحيط: 3/708.
(2) الرَّاغب، المفردات: (بعد)، والآلوسي، روح المعاني: 3/66.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 6/46.
(4) الشَّعراوي، تفسير الشَّعراوي: 6/3565.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الطَّاغُوت وَالْجِبْت:

الطَّاغُوتُ أَعَمُّ مِنَ الْجِبْتِ، وَفِيهِ زِيَادَةُ مَعْنَى مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ

الجِبْتُ: يُطْلَقُ على الصَّنم والكاهن والسَّاحر الَّذي لا خير فيه، وكلُّ ما عُبِدَ من دون اللَّه تعالى، فالمعنى الجامع لِلَفْظِ (الْجِبْتِ): أَنَّهُ الدَّجَلُ والأَوهام والخُرافات[1]، والهَوى الَّذي يَفيضُ من عقل مُظْلِمٍ وَوِجْدانٍ سَقيم[2].

والطَّاغوت: جاء في القرآن ثَمانيَ مرَّات تَرْغيبًا في الكفر به والإيمان باللَّه، أو تَنْديدًا بالإيمان به، مِثْلَ: قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: 256]، أو تَنْديدًا بالقِتَال في سَبِيله، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النِّساء: 76]، أو على التَّحاكم إليه مرَّة أيضًا: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النِّساء: 60]، وَهُوَ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتْبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ[3]، وهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الطُّغْيَانِ، وَهُوَ الْإِسْرَافُ فِي الْمَعْصِيَةِ، فَكُلُّ مَنْ دَعَا إِلَى الْمَعَاصِي الْكِبَارِ؛ لَزِمَهُ هَذَا الِاسْمُ[4].

فالطَّاغوتُ بهذا الاعتبار: أَعَمُّ في الْمَعْنَى، وفِيهِ مَعْنَى مُجاوزةٍ لِلْحَدِّ في اللَّفْظ.

الْجِبْتُ مَعْبُودُ كُلِّ أُمَّةٍ مُنْحَرِفَةٍ، وَالطَّاغُوتُ الدَّاعِي إِلَى الْجِبْتِ الْمُزَيِّنُ لَهُ

وذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إلى التَّفريق بينَ الجِبْتِ والطَّاغُوتِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الجبتَ الأصنامُ وكُلُّ ما يُعْبَدُ من دُونِ اللّه تعالى، بخلَافِ الطَّاغُوتِ؛ فإنَّهُ الذي يُعَظِّم هذا الجِبْتَ ويَحْمِيهِ ويَدْعو النَّاسَ إلى تَعْظِيمِه، فإنَّ لكلِّ أمةٍ منحرفةٍ جِبْتَهم وطاغُوتَهم، فالجبتُ الرَّمْزُ الصَّنميُّ أو الحيوانيُّ أو الْإِنْسَانِيُّ الذي يَجْعَلُونَهُ إلهًا يَعْبُدُونَهُ مِنْ

(1) المَراغيّ، تفسير المَراغِيّ: 5/62.
(2) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 3/814.
(3) ابن القيّم، إعلام الموقعين: 1/40.
(4) الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 10/101.

دُونِ اللهِ تَعَالى، والطَّاغُوت هُو مَنْ يَدْعُو إِلَى تَعْظِيمِ هذا المَعْبُودِ وطاعةِ أَمْرِه مِن دُونِ اللهِ سُبحانه[1].

الضَّلَال وَالْغِوَايَة:

الضَّلال: فقدان ما يُوصِلُ إلى المَطْلُوب، أَوْ هُوَ سُلُوكُ طَرِيق لا يُوصِل إلى المطلوب[2]، وكلُّ عدُول عَنِ النَّهج عمدًا أَو سَهوًا، قَلِيلًا كَانَ أَو كثيرًا[3]؛ فَهُوَ ضَلَالٌ، وفي بابِ الحقِّ والباطل يكون الضَّلال عدولًا عن الطَّريق المستقيم[4]، وقد يكون عَنْ قصْدٍ أو عَن غَيْرِ قَصْدٍ: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: 23]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: 104]، أمَّا الغوايةُ؛ فهي جَهْلٌ مِن اعتقادٍ فاسدٍ[5]، فلَا يكون لِلْغَاوِي مَقْصِدٌ إلى الطَّرِيق المُسْتَقِيم[6]، والغوايَةُ: إمعَانٌ في الضَّلال، كما أنَّ الضَّلال عامٌّ[7]؛ يكون لِلْعَاقِلِ وغَيْرِه، يُقال: ضلَّت الدَّابَّة، ولا يُقال: غوت الدَّابَّة، أمَّا الغِوَايَةُ؛ فهي لِلْعَاقِلِ المُكلَّف.

الضَّلَال عَامٌّ؛ وَهُوَ فُقْدَانُ الطَّرِيقِ الْمُوصِلِ، وَالْغِوَايَةُ الْعُدُولُ عَنِ الطَّرِيقِ الْقَوِيمِ تَقَصُّدًا

والضَّلال: نقيضُ الهُدى، قال الله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: 8]، وقال: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴿٧٩﴾﴾ [طه: 79]، والغِوايَةُ نقيض الرُّشْدِ، قال تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146] وقال: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ [البقرة: 256].

وقدِ اجْتَمَعَ ذِكْرُ الضَّلال والغِوَايَةِ في قَوْلِه تعَالَى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النَّجم: 2]، وفيه الشَّهادة للرَّسولِ ﷺ بأنَّه

(1) زيدان، الفروق اللغوية في القرآن الكريم، ص: 388.
(2) الجرجاني: التَّعريفات، ص: 138.
(3) الكفويّ، الكليات، ص: 567.
(4) المناويّ: التوقيف، ص: 223.
(5) الرَّاغب، المفردات: (غوى).
(6) الكفويّ، الكليات، ص: 576.
(7) النَّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/199.

رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلحقِّ لَيْسَ بضالٍّ، والضَّالُّ هو الجاهلُ الَّذي يَسْلُكُ طريقًا بِغَيْرِ عِلْم، والغَاوِي هو العالم بالحقِّ العادِلُ عنه قصدًا إلى غيره؛ فنَـزَّه اللّٰه رَسُولَهُ وشَرْعَهُ عن مشابهة أهل الضَّلال كالنَّصارى، وطرائقِ غِوَايَةِ اليَهُود، وهي عِلْمُ الشَّيء وكِتمانه، والعملُ بخلافه، بل هو صَلَاةُ اللّٰهِ وسلامُهُ عَلَيْهِ، وما بعثه اللّٰه تعالَى به مِنَ الشَّرع العظيم في غايةِ الاِسْتِقَامَةِ والاعتِدَالِ والسَّداد، فأثْنَى عَلَيْهِ بِكَمَالِ العِلْمِ والعمل[1].

فالضَّلال أعمُّ مِنَ الغِوَايَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: كونُ الضَّلال ألَّا يَجِدَ السَّالك إلى مَقْصَدِه طريقًا أصلًا، بخِلَافِ الغِواية فهي ألَّا يكون لَهُ إلَى المَقْصَدِ طريقٌ مستقِيمٌ[2].

والآخرُ: أنَّ الغواية إمعانٌ في الضلال والغلو فيهِ، فهي بهذا أخصُّ.

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/411.

(2) النَّيسابوريّ، غرائب القرآن: 6/199، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 2/1119.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع، سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 7 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-59-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 7 : سورة النساء من الآية 24 إلى الآية 114.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-59-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5066600 بتاريخ 2023/03/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»